بالاستحواذ على حصة أقلية في مرفق المركزي لمعالجة الغاز بسلطنة عمان

«المركز»: «بي تي إكسبلوريشن أند برودكشن» تقود صفقات الاندماج والاستحواذ الخليجية خلال الربع الأول

ذكر تقرير أصدرته إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في المركز المالي الكويتي "المركز" مؤخراً أن شركة بي تي إكسبلوريشن أند برودكشن المحدودة (PPT Explor–tion)كانت صاحبة أكبر صفقة للاندماج والاستحواذ في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول من العام 2021. وأبرز التقرير تفاصيل الصفقة التي بلغت قيمتها 2.6 مليار دولار والتي وافقت بمقتضاها شركة بريتش بتروليوم (BP) على بيع 20 % من حصصها في مرفق معالجة الغاز المركزي (Block61) في سلطنة عمان إلى شركة بي تي إكسبلوريشن أند برودكشن التايلندية. وبعد إتمام عملية البيع، سوف تحتفظ بريتش بتروليوم بحصة 40 %، بينما تمتلك شركة النفط العمانية حصة 30 % وشركة بتروناس حصة 10 %.

وكانت ثاني أكبر الصفقات هي الاندماج بين مصرف الريان (الريان) والمصرف الخليجي التجاري (الخليجي)، والتي تنص على أن مصرف الريان سيتحوذ على 100 % من مصرف الخليجي في صفقة قيمتها 2.2 مليار دولار، على أن يصدر الريان 1.8 مليار سهم لمساهمي الخليجي. أما الصفقة الكبرى الثالثة فكانت استحواذ سبلايم للاستثمار التجاري (Su–lime Commercial I – vestment) على حصة 12 % أي .0960 مليون سهم في شركة الدار العقارية بقيمة إجمالية بلغت 952.8 مليون دولار أمريكي، وذلك بسعر دولار واحد للسهم. كما دخل صندوق أبو ظبي للتقاعد في شراكة استراتيجية سيحصل بموجبها على حصة 31 % في شركة أبوظبي للطاقة العقارية بقيمة .0900 مليون دولار أمريكي ، وذلك من شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك). وسوف تحتفظ أدنوك بحصة 69 % في شركة أبو ظبي للطاقة العقارية. وكانت آخر الصفقات لشركة الجرافات البحرية الوطنية التي أعلنت إتمام الاندماج مع شركة الإنشاءات البترولية الوطنية، لتكون واحدة من أكبر شركات المقاولات والتشييد المتخصصة في خدمات النفط والغاز والخدمات البحرية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد بلغت قيمة الصفقة 688.8 مليون دولار.

نمو نشاط الاندماج والاستحواذ في دول الخليج

وفقاً لتقرير "المركز"، وصل عدد صفقات الاندماج والاستحواذ التي تمت في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول من 2021 إلى 36 صفقة، وهو ما يتماشى نسبياً مع عددها في الربع الرابع من 2020 ولكن يمثل ارتفاعاً بنسبة 50 % مقارنة بالربع الأول من العام 2020. ولم تسجل بقية الأسواق الخليجية أي نمو في عدد الصفقات التي تمت مقارنة بالربع السابق، فيما عدا سوقي عُمان والإمارات.

كيانات الاستحواذ والشركات المستهدفة

نفذت كيانات الاستحواذ الخليجية معظم الصفقات التي تمت في الربع الأول من 2021 والربع الرابع من 2020، حيث مثلت 75 % من إجمالي عدد الصفقات التي تمت خلال الربع الأول من 2021، بينما كانت نسبة المستحوذين الأجانب 17 %. وتمثل نسبة 8 % المتبقية صفقات لم تتوافر فيها معلومات عن الشركات المستحوذة. كما سيطرت كيانات الاستحواذ الخليجية على السوق خلال الربع السابق، حيث مثلت 81 % من إجمالي عدد الصفقات التي تمت، بينما بلغت نسبة المستحوذين الأجانب 11 %. وكانت نسبة 8 % المتبقية لصفقات بلا معلومات عن الشركات المستحوذة.

ولفت تقرير "المركز" إلى حقيقة استحواذ كيانات خليجية على شركات محلية ودولية على حد سواء، ولم يتم استهدافُ الشركات الإقليمية بنفس الدرجة. وخلال الربع الأول من 2021، أبرمت كيانات الاستحواذ الخليجية مجموعه 24 صفقة في أسواقها المحلية، مقارنة بـ 27 صفقة في الربع الرابع 2020. وعلاوة على ذلك، فقد أتمت الكيانات الخليجية 16 صفقة دولية، مقارنة بعشر صفقات في الربع الرابع من العام 2020. واستحوذ المستثمرون من الإمارات على 50 % من الصفقات الدولية التي تمت بالفعل، يليهم مستثمرو السعودية والبحرين، الذين استحوذوا على نسبة 19 % تقريباً لكل منهما، بينما كان نصيب المستثمرين الكويتيين نحو 12 % من الصفقات.

المستثمرون الأجانب

لاحظ تقرير "المركز" أن مستوى اهتمام المستثمرين الأجانب بالسوق الخليجي ارتفع بنسبة طفيفة خلال الربع الأول من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، حيث أبرم مستثمرون أجانب ست صفقات خلال هذا الربع، بينما أبرموا أربع صفقات في الربع الرابع من العام 2020. وعلى الرغم من النمو الفصلي، إلا أن الإجمالي يبقى بعيداً للغاية عن طبيعة أنشطة الاستثمار الأجنبي في الأسواق الخليجية خلال الأعوام الماضية. ويرجع ضعف مستوى النشاط الأجنبي في المقام الأول إلى استمرار حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية لمعظم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. وأدت هذه الحالة، بالإضافة الى انتشار سلالات جديدة ومتحورة من فيروس COVID–19 وتأثيره على النشاط الاقتصادي، إلى خلق حالة من التردد بين المستثمرين الأجانب. وأبدى المستثمرون الأجانب اهتماماً لافتاً بشركات الكويت والسعودية والإمارات. واستمراراً للاتجاه السائد خلال الأرباع السنوية الماضية، كانت الشركات الإماراتية المستهدفة صاحبة أكبر قدر من اهتمام المستثمرين الأجانب مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن السوق الكويتي دخل بقوة في مشهد المنافسة في هذا الربع، بعد عدة أرباع متتالية لم تشهد خلالها إتمام أي صفقة استحواذ. كما نوّه التقرير إلى أن أياً من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لم تسجل صفقات مكتملة لكيانات مستحوذة أجنبية طوال هذا الربع. وأشار إلى أن عُمان وقطر لم تسجلا أي صفقة لأجانب خلال الربعين الأخيرين.

الصفقات عبر القطاعات

بالإضافة إلى ذلك، نوّه تقرير "المركز" إلى أن الصفقات التي تمت خلال الربع كانت موزعة على قطاعات متعددة، وهي ملاحظة رصدت في الأرباع السابقة كذلك. وكانت القطاعات التي شهدت أعلى مستوى من النشاط طوال الربع الأول من العام 2021 هي الصناعة والسلع الاستهلاكية والعقارات. وشكلت هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة ما نسبته 41 % من إجمالي الصفقات التي تمت طوال الربع.

صفقات معلنة

بنهاية الربع الأول من 2021، وصل إجمالي عدد الصفقات المعلن عنها 27 صفقة، مقارنة بـ 26 صفقة في الربع الرابع من 2020. وشملت غالبية هذه الصفقات شركات مستهدفة سعودية وإماراتية، مثلت 48 % و30 % على التوالي من إجمالي الصفقات المعلنة. ومثلت الشركات البحرينية والقطرية نسبة 7 % لكل منها، وتضمنت النسبة المتبقية شركات مستهدفة عُمانية وكويتية. وكانت أسواق البحرين وقطر والإمارات قد شهدت نمواً طفيفاً في هذا النشاط خلال الربع الرابع من 2020، بينما كان النمو مستقر أو سلبي في بقية الأسواق الخليجية.

أكبر ٥ صفقات اندماج واستحواذ من حيث القيمة المعلن عنها* - الربع الأول ٢٠٢١

الشركة المستهدفة	مقر الشركة المستهدفة	الشركة المستحوذة	مقر الشركة المستحوذة	حصة الاستحواذ	قيمة الصفقة (مليون دولار أمريكي)	الموقف الحالي
مرفق الغاز المركزي في سلطنة عمان (Block ٦١)	عمان	شركة بي تي إكسبلوريشن أند برودكشن المحدودة	تايلاند	٢٠	٢،٥٩٠	أعلنت
المصرف الخليجي التجاري	قطر	مصرف الريان	قطر	١٠٠	٢،٢٣٥	أعلنت
شركة الدار العقارية	الإمارات	سبلايم للاستثمار التجاري	الإمارات	١٢	٩٥٣	تمت
شركة أبوظبي للطاقة العقارية	الإمارات	صندوق أبوظبي للتقاعد	الإمارات	٣١	٩٠٠	تمت
شركة الإنشاءات البترولية الوطنية	الإمارات	شركة الجرافات البحرية الوطنية	الإمارات	١٠٠	٦٠٩	تمت

جدول بياني توضيحي

عبر قنوات التواصل الاجتماعي

«وربة» يواصل دعمه ومساهماته لحملة «لنكن على دراية»

يواصل بنك وربة دعمه، ومساهماته الفاعلة لحملة " لنكن على دراية"، وهي حملة توعوية بمبادرة من بنك الكويت المركزي، واتحاد مصارف الكويت، لتسليط الضوء على حقوق العملاء، وتوعيتهم، فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك، وذلك ضمن التزامه بتوعية العملاء حول حقوقهم، وكيفية المحافظة على حساباتهم ومدخراتهم .

وتستهدف حملة التوعية بحقوق العميل مجالات التمويل الشخصي، سواء التمويلات الاستهلاكية أوالإسكانية، وآلية تقديم الشكاوى بشأن الخدمات المصرفية، والبطاقات المصرفية المتنوعة، وطرق تفادي التعرض لعمليات الاحتيال والتوعية، بمخاطر ما يعرف بـ "تكييش القروض" والاستثمارات عالية المخاطر والتوعية بحقوق العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تتناول النصائح المتعلقة بالأمن السيبراني، وحماية الحسابات المصرفية، وصولا إلى توضيح آليات تقديم الشكاوى، مع التعريف بمهام القطاع المصرفي، ودوره في تحفيز الاقتصاد وتنميته.

وحول هذه الحملة، قال أنور بدر الغيث نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة في بنك وربة: "نحرص في بنك وربة على نشر الثقافة المالية، وثقافة الادخار والاستثمار، إضافة إلى توعية العملاء بخدمات ومنتجات البنوك الاسلامية، وكيفية الاستفادة منها، وذلك عبر نشر المواد التثقيفية والنشرات التوعوية على منصات التواصل الاجتماعي، وجميع القنوات الإلكترونية للبنك، بهدف تسليط الضوء على حقوق العملاء وتوعيتهم بشأن حقوقهم والتزاماتهم عند التعامل مع البنوك.

الغيث: نؤكد التزامنا بتقديم الدعم من جميع إداراته لما فيه خدمة الحملة وأهدافها

نقدر مبادرة «المركزي» واتحاد مصارف الكويت لتوعية المجتمع بمفاهيم المعاملات المالية والمصرفية

وتابع الغيث قائلا : "إننا نقدر مبادرة بنك الكويت المركزي، واتحاد مصارف الكويت لتوعية المجتمع بالمعاملات المالية والمصرفية. ونؤكد التزام بنك وربة بتقديم الدعم من جميع إدارات البنك وتوظيف امكانياته في سبيل تحقيق هذه الحملة لأهدافها المنشودة".

وأكد الغيث على حرص بنك وربة على القيام بمثل هذه الحملات والبرامج التوعوية، ضمن التزامه بالاستدامة الاقتصادية، حيث يقدم هذه المبادرات بشكل منتظم على وسائل التواصل الاجتماعي، بالاضافة الى ارسال التنبيهات عبر تطبيق وربة أون لاين وارسال رسائل نصية SMS، مؤكدا على التزام بنك وربة بدعم الاستدامة على المستوى المجتمعي، المستوى الاقتصادي، والمستوى البيئي، في مبادرات يتم اختيارها وتحديدها استراتيجيا بما يعود بالنفع على البنك بشكل خاص، وعلى البلاد بشكل عام.

وأشار الغيث إلى أن " وربة" يعمد بشكل دائم إلى تنظيم العديد من الدورات التدريبية لموظفيه لرفع خبراتهم في مجال عمليات الاحتيال ومكافحة الجرائم المالية خاصة الإلكترونية، ويحثهم على نقل هذه المعلومات بشكل مبسط، ومركز الى العملاء من خلال الاتصال المباشر، في مواقع تقديم الخدمة وعبر ادوات وقنوات التواصل الاجتماعي، لافتا الى أن "وربة" يكثف رسائله المتعلقة بالحملة الى الموظفين بغرض الاستفادة من تواصلهم المباشر مع العملاء، لتحقيق أقصى قدر من التوعية الفاعلة وتحقيق اهداف الحملة .

وأفاد الغيث بأن "وربة" يستهدف من خلال مجموعة متوالية من الرسائل الموجهة للموظفين، تتزامن مع استمرار جهوده في ذات المجال لتوعية العملاء، تحقيق اقصى قدر ممكن من الاهداف الموضوعة ضمن الحملة المستمرة حتى نهاية العام الحالي، وبأعلى مستوى من الفاعلية، حيث يعتمد على قدرة التواصل واللقاء المباشر بين الموظفين والعملاء لإيصال جملة الرسائل الأساسية المتعلقة بتعزيز الثقافة الائتمانية والمالية والمصرفية لدى العملاء وبالتالي انتقالها وشمولها للمجتمع كله.

وأوضح الغيث بأن هذا التوجه يعبر عن مدى الأهمية التي يوليها " وربة" لموظفيه ودورهم البارز في تحقيق أهدافه وتعزيز مكانته على الساحة المصرفية، والثقة في قدراتهم وعطائهم . وأطلق بنك الكويت المركزي الحملة التوعوية المصرفية الموجهة لجمهور العملاء بعنوان "لنكن على دراية" في شهر يناير الماضي وتمتد حتى شهر نوفمبر المقبل ايمانا بالمسؤولية الاجتماعية تجاه عملاء البنوك، وفي إطار تعزيز وعي عملاء البنوك بأهم الخدمات المصرفية المقدمة لهم، بما يحقق سلامة المعاملات والشمول المالي والاستقرار الاقتصادي والتوعية الشاملة بحقوق والتزامات العملاء، وكذلك التعريف بمزايا التعاملات المالية الإلكترونية وسبل تفادي المخاطر الناجمة عنها والمتمثلة في تعزيز مصدات الحماية وتحقيق الأمن السيبراني لضمان مصالح الجميع وحماية مدخرات المجتمع وثرواته.

أنور بدر الغيث

تحصيل المبلغ المستحق بالتنفيذ الجبري لصالح البنك

«المجموعة القانونية الدولية» تحصل على حكم نهائي بـ 68 مليون دينار لصالح «الخليج»

أحمد السمدان

تمكنت المجموعة القانونية الدولية للدراسات والاستشارات القانونية وأعمال المحاماة من الحصول على حكم نهائي من محكمة التمييز لصالح موكلها بنك الخليج بالتنفيذ الجبري وتحصيل دين يقدر بـ 68 مليون دينار كويتي مستحق على إحدى الشركات.

وقد أوضح المحامي الدكتور أحمد السمدان أن "الحكم جاء تأسيساً على أن السند التنفيذي الذي يجسده عقد التسهيلات المصرفية المبرم بين البنك الطاعن والشركة المطعون ضدها وكفلائها الشخصيين المتضامنين والبالغ قيمته 68 مليون دينار كويتي تتوفر فيه كافة الشروط الموضوعية الذي يحق معها للبنك الدائن أن يقتضي دينه عن طريق التنفيذ الجبري بهذا السند بصرف النظر عن منازعة الشركة المدينة وكفلائها بانقضاء دين البنك بحلول دين جديد محله في صفاته ومقداره هو دين الرصيد النهائي للحساب الجاري، إذ تظل هذه القوة التنفيذية تلازم عقد التسهيلات وما يسفر عنه من مديونية لصالح البنك حتى استيفاء دينه عن طريق التنفيذ الجبري بموجبه عملاً بحكم المادة (190) قانون مرافعات".

السمدان: الحكم إنجاز قضائي للمجموعة يتوج مسيرة عملها القانوني في خدمة عملائها

وأشار إلى أن "المحكمة قضت بتمييز الحكم المطعون فيه وبقبول الاستئناف شكلاً وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً برفض الدعوى وألزمت المطعون ضدهم المصاريف وأتعاب المحاماة".

وذكر السمدان أن "الحكم الصادر لصالح بنك الخليج يعتبر انجازا قضائيا جديدا يحسب للمجموعة ويتوج مسيرة عملها القانوني في خدمة عملائها وبما يؤكد ما تحمله من خبرات قانونية ممتدة".